

مجلة المجمع

آب ٢٠٢٤ - الإصدار ١١٧



بوابتك إلى المحاسبة والتدقيق وقواعد السلوك المهني



الإبلاغ عن الأعمال المشتبه فيها - الالتزامات القانونية للمحاسبين بشأن
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بقلم: طلال أبوغزاله (الجزء 3)

رئيس التحرير : سالم العوري

إعداد : سمر فليفل

مراجعة وتدقيق : سعادة الأستاذ حسن ابو نعمة

تصميم : قسم التصميم، في مجموعة طلال أبوغزاله

في هذا العدد:-

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تنشر دليلًا لدعم الجهات التنظيمية في تنفيذ التصنيفات الرقمية للمعايير



الإبلاغ عن الأعمال المشتبه فيها -الالتزامات القانونية للمحاسبين بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بقلم: طلال أبوغزاله (الجزء ٣)



مجلس معايير المحاسبة الدولية يقدم أمثلة توضيحية لتعزيز إعداد التقارير بخصوص حالات عدم التيقن المرتبطة بالمناخ وغيره من الظواهر في البيانات المالية



المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين يعقد امتحانات مؤهل (IFRS Expert) خلال آب/ أغسطس ٢٠٢٤



مسودة عرض جديدة لتوضيح متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على أساس الاستحقاق المحاسبي للمرة الأولى



المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين ينظم دورة تأهيلية مكثفة لشهادة مراجع معتمد في الرقابة المالية لموظفي ديوان المحاسبة الليبي



الإبلاغ عن الأعمال المشتبه فيها - الالتزامات القانونية للمحاسبين بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بقلم: طلال أبوغزاله (الجزء ٣)



يقدم هذا القسم معلومات مهمة للمحاسبين عن نظام الإبلاغ الذي يجب أن يكون متاحاً في جميع الدول، وعمما ينبغي الإبلاغ عنه، وإجراءات الإبلاغ، والإجراءات التي تتخذ بعد الإبلاغ.

تنص التوصية رقم ٢٠ من توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) على ما يلي: «إذا اشتبهت مؤسسة مالية أو توفر لديها أسباب معقولة تدعوها للاشتباه بوجود أموال ناتجة عن نشاط إجرامي، أو مرتبطة بتمويل إرهاب، فينبغي أن تكون هذه المؤسسة مطالبة، بموجب القانون، بإبلاغ وحدة المعلومات المالية فوراً.»

وتطلب التوصية رقم ٢٣ من توصيات (FATF) من المحاسبين الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة المنصوص عليها في التوصية رقم ٢٠. وتنص التوصية رقم ٢٣ على أنه «ينبغي أن يطلب من المحامين وكتاب العدل وغيرهم من أرباب المهن القانونية والمحاسبين الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة عند تورطهم، نيابة عن عميل، في معاملات مالية متعلقة بالأعمال المنصوص عليها في الفقرة (ب) من التوصية ٢٢. وينبغي حث الدول بقوة على توسيع نطاق مطلب الإبلاغ ليشمل بقية الأعمال المهنية للمحاسبين، بما في ذلك التدقيق.»

تقييمات دورية لمدى كفاية أنظمتهم التي تستخدم في تحديد الأعمال أو المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها.

وعلى المحاسبين مراجعة إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء في حال اشتباههم في غسل الأموال/ تمويل الإرهاب.

١. نظام الإبلاغ

على الحكومات العربية التأكد من أن أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بها تشمل المحاسبين باعتبارهم منشآت مبلغة ولذا من المتوقع منهم رفع تقارير خارجية لوحدة المعلومات المالية. وعليها أيضاً أن تتأكد من وجود إجراءات إبلاغ داخلي تمكن الموظفين من الإبلاغ في حال معرفتهم أو اشتباههم في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، علاوة على تعيين مسؤول إبلاغ عن غسل الأموال، ومسؤوليته استلام تلك التقارير (انظر القسم ٣-٤).

وإذا علم شخص ما (أو كان لديه معلومات تدعوه للاعتقاد) بوقوع عمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب ولم يبلغ مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال بذلك (أو وحدة المعلومات المالية في الحالات الاستثنائية)، فإن ذلك يعد جريمة.

ويطلب من المحاسبين الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، بالإضافة إلى المعاملات المشبوهة المحددة، وبذلك يمكنهم إعداد تقارير عن بعض السيناريوهات التي تشمل هياكل أعمال مشتبه فيها أو ملفات إدارية ليس لها أساس منطقي اقتصادي مشروع وتنطوي على معاملات مشبوهة، مثل الاختلاس، وتزوير الفواتير أو شراء الشركات لبضائع ليس لها علاقة بأعمالها. ووفقاً لما هو موضح في الإيضاح المرفق بالتوصية ٢٣، لا ترقى محاولات المحاسبين ثني العميل عن التورط في أعمال غير مشروعة لكونها تنبئاً للعميل.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن النهج القائم على المخاطر هو نهج ملائم لأغراض تحديد الأعمال أو المعاملات المشبوهة، بتوجيه موارد إضافية للمناطق التي حدد أنها مرتفعة الخطورة. وقد توفر السلطات المعنية ذاتية التنظيم معلومات للمحاسبين بإمكانهم الاستعانة بها في النهج الذي يتبعونه عند تحديد الأعمال أو المعاملات المشبوهة، وفقاً للنهج القائم على المخاطر. وعلى المحاسبين إجراء



المشبوحة بالصيغة التي نصت عليها وحدة المعلومات المالية، وعلى مركز الإبلاغ المالي الإقرار باستلام التقرير.

ويجب تقديم تقارير المعاملات النقدية بخصوص جميع المعاملات النقدية بمبالغ تساوي أو تتجاوز ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها بأي عملة، وذلك في حال الاشتباه في المعاملة من عدمه على حدٍ سواء. وتعد تقارير المعاملات النقدية إلكترونياً، في الأسبوع الذي نفذت فيه المعاملة. وتقر وحدة المعلومات المالية باستلام التقرير.

تقرير الامتثال السنوي - لا بد أن تفرض قوانين وأنظمة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب تقديم تقرير لوحدة المعلومات المالية يشير إلى مستوى امتثال المؤسسات لتلك القوانين والأنظمة والقواعد الداخلية التي وضعتها تلك المؤسسات لمكافحة تلك الجرائم، على أن يقدم التقرير بحلول ٣١ يناير من السنة التالية إلا إذا غيرت وحدة المعلومات المالية ذلك التاريخ بإخطار كتابي.

٣. الإبلاغ الداخلي

على المحاسبين العاملين عند الإبلاغ عن المعاملات المشبوحة اتباع الإجراءات التي وضعها أصحاب العمل؛ وفي حال عدم وجود مثل هذه الإجراءات فعلى المحاسبين توجيه النصح لأصحاب العمل لوضع إجراءات للإبلاغ وتعيين مسؤول إبلاغ عن غسيل الأموال وذلك لرفع تقارير بالمعاملات المشبوحة وبأي عمليات غسيل أموال أخرى.

على الشركات أن تضع إجراءات للإبلاغ الداخلي، ولا بد أن تنص هذه الإجراءات بوضوح على ما هو متوقع من الشخص الذي يكتشف معاملة مشبوحة أو الذي قد يعرف بوقوع عملية غسيل أموال. ويتحمل مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال مسؤولية اتخاذ قرار بما إذا كان ينبغي تصعيد المعلومات التي أدرجت في تقرير المعاملات المشبوحة إلى وحدة المعلومات المالية.

ومن الموصى به في هذه الإرشادات أن يحتفظ مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال بجميع تفاصيل التقارير الداخلية عن المعاملات المشبوحة واستبعادها من ملفات العملاء. ويساعد استبعاد المعلومات من ملفات العملاء على تجنب الإفصاح غير المرغوب فيه عن المعلومات وتفاذي خطر تنبيه العميل. ينبغي ألا تشمل ملفات العملاء إلا المعلومات ذات العلاقة المطلوبة للأعمال المهنية قيد التنفيذ.

٤. الحالات التي على المحاسبين فيها رفع تقرير الأنشطة/

المعاملات المشبوحة إلى الجهة التنظيمية مباشرة؟

عندما لا يتمكن المحاسبون من إكمال إجراءات العناية

ومن واجبات مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال دراسة جميع تقارير المعاملات المشبوحة الداخلية، وإذا تشكك هو أيضاً في وقوع عمليات غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب فعليه أن يرفع تقرير لوحدة المعلومات المالية.

ونظراً لعدم وجود إرشادات محددة بشأن ما يمكن أن يشكل «اشتباهاً» في حالات غسيل الأموال، فما ينبغي البحث عنه هو مؤشر على أن الأموال أو الأصول الناتجة عن معاملة قد وصلت إلى العميل بسبب أعمال غير مشروعة. وفي حالة تمويل الإرهاب، يجري البحث عن مؤشر على أن المعاملة مرتبطة بشكل أو بآخر بالإرهاب، أو بمجموعة إرهابية، أو عملية إرهابية (مخطط لها في المستقبل أو وقعت في الماضي).

والمعاملة المشبوحة هي المعاملة التي تثير الشكوك أو تتسبب في الانزعاج أو القلق أو عدم الثقة - حتى بدون أدلة كافية. وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح «المعاملة» يشمل المعاملات المكتملة أو المقترحة أو التي توجد محاولات لتنفيذها.

والاشتباه ليس مجرد تساؤل فارغ، أو شعور مبهم بعدم الارتياح أو الفهم سواءً كان ناتجاً عن عدم كفاية المعلومات أو الجهل أو السذاجة أو إجراءات العناية غير الكافية من جهة الموظف أو المؤسسة المعدة للتقارير.

فالمحاسبين يشغلون مناصب تمكنهم من اكتشاف غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب بسبب خبرتهم في تنفيذ وتسهيل باقة كبيرة ومتنوعة من الخدمات المحاسبية.

٢. ما الذي يتوجب الإبلاغ عنه ومتى؟

على المؤسسات المبلغة تقديم تقارير المعاملات وتقارير المعاملات النقدية وفقاً لما تتطلبه وحدة المعلومات المالية ذات العلاقة. وتُقدم تقارير المعاملات المشبوحة في حالة تحديد نشاط مشتبه به، أما تقارير المعاملات النقدية فتقدم بخصوص جميع المعاملات النقدية التي تتجاوز مبلغ ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي، أو ما يعادله بالعملة المحلية، سواءً كانت معاملات مشتبه بها أو غير ذلك. وعلى جميع المؤسسات المعدة للتقارير كذلك أن تقدم تقرير امتثال سنوي.

تقارير المعاملات المشبوحة - تقدم هذه التقارير على الفور وخلال سبعة أيام من تاريخ المعاملة أو من وقوع النشاط الذي يعتبر مشبوهاً. وينبغي الإفصاح عن معلومات كافية مثل طبيعة الاشتباه وسببه. وفي حالة وجود مستندات إثبات إضافية، فلا بد من تقديمها أيضاً. ويعد تقرير المعاملات



الاشتباه وقد تنفيها، وفي حالة النفي تعلق المسألة دون الحاجة لتقديم تقرير أنشطة مشبوهة.

لا توجد صياغة منصوص عليها لتقارير الأنشطة المشبوهة التي ترفع للوكالة المحلية لمكافحة الجريمة. وتوجد عدة طرق متاحة لتقديم التقارير. ونظام تقديم تقارير الأنشطة المشبوهة للوكالة المحلية لمكافحة الجريمة عبر الانترنت هو آلية التقديم المفضلة. وهذه الآلية متاحة على الموقع الالكتروني للوكالة وتسمح للمنشآت بتقديم التقارير في بيئة الكترونية مؤمنة. وتقبل الوكالة المحلية لمكافحة الجريمة النسخ الورقية من التقارير ولكنها لا تقدم أرقاماً مرجعية تفيد استلام التقارير.

٦. المعلومات التي ينبغي أن تدرج في التقارير الخارجية للأنشطة المشبوهة؟

تعتبر المعلومات التالية معلومات أساسية في هذا النوع من التقارير:-

- اسم المبلغ.
- تاريخ التقرير.
- اسم المشتبه به أو المعلومات التي قد تساعد في الاستدلال عليه، وقد تكون هذه المعلومات عبارة عن تفاصيل عن الضحية إذا كانت هويتها معروفة. وتقديم أكبر قدر ممكن من التفاصيل سيساعد في تحديد المشتبه به.
- تفاصيل عن الأشخاص الآخرين المتورطين والمرتبطين وكيفية تورطهم.
- الحقائق المتعلقة بما هو مشتبه به وأسباب ذلك. لا بد من توضيح «الأسباب» ليتسنى فهمها دون الحاجة لمعرفة مهنية أو متخصصة.
- مكان وجود أي ممتلكات إجرامية أو معلومات قد تساعد على تحديد أماكنها، مثل تفاصيل بخصوص الضحايا.
- الإجراءات التي تتخذها المنشأة والتي تتطلب الحصول على موافقة.
- ويوصى بما يلي بالنسبة لمقدمي التقارير:-
- لا تدرج معلومات سرية غير مطلوبة بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها.
- أظهر اسم المنشأة، أو الشخص أو مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال الذي يقدم التقرير مرة واحدة، في خانة الهوية ولا تشر إلى ذلك في أي موضع آخر في التقرير.
- لا تدرج أسماء الموظفين المعنيين الذين رفعوا تقرير الأنشطة المشبوهة إلى مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال.
- لا تدرج أطرافاً أخرى باعتبارهم «مواضيع» إلا إذا كانت المعلومات ضرورية لفهم تقرير الأنشطة المشبوهة الخارجي أو استيفاء معايير الإفصاح المطلوبة.

اللازمة لأن العميل رفض تقديم معلومات أو عندما يكتشف المحاسبون أن بيانات العميل مزورة أو غير مكتملة، فعليهم:-

- عدم الشروع في علاقة العمل مع العميل أو عدم الاستمرار فيها أو وقف تنفيذها.
- عليهم النظر في تقديم تقرير بالمعاملات المشبوهة لوحدة المعلومات المالية ذات العلاقة أو لوحدة مكافحة غسيل الأموال المتعلقة بالعميل، خاصة إذا رفض العميل تقديم معلومات، أو تراجع عن العملية بعد البدء فيها، أو إذا قدم معلومات مزيفة.

٥. تصعيد مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال التقارير للوكالة المحلية لمكافحة الجريمة

يتحمل مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال مسؤولية اتخاذ قرار بما إذا كانت المعلومات المبلغ عنها داخلياً ينبغي أن تصعد إلى الوكالة المحلية لمكافحة الجريمة. يتعامل مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال مع تصعيد التقارير الخارجية بحذر، وليقرر ما إذا كان عليه التصعيد فعليه أن يطرح الأسئلة التالية:-

- هل أعرف أو أشتبته (أو لدي أسس معقولة لكليهما) أن شخصاً ما متورط في عمليات غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب؟
- هل أعتقد أن شخصاً ما متورط في نشاط أو أن بحوزته عوائد من نشاط أعلم أو أشتبته في أنه كان إجرامياً؟
- من محتويات تقرير الأنشطة المشبوهة الداخلي، هل بإمكانني تحديد المشتبه به أو مكان وجود أي ممتلكات خضعت لعمليات غسيل أموال؟
- هل من المطلوب التقدم بطلب موافقة؟
- هل أعتقد، أو من المعقول أن أظن، أن محتويات تقرير الأنشطة المشبوهة الداخلي قد يساعد، أو سوف يساعد، في تحديد المشتبه بهم أو أماكن الممتلكات التي خضعت لغسيل الأموال؟
- هل بإمكانني تقديم المعلومات اللازمة في تقرير الأنشطة المشبوهة الخارجي دون الإفصاح عن المعلومات التي حصلت عليها في ظروف خاصة؟ يقتصر الإعفاء من الإبلاغ في ظروف خاصة على المستشارين المهنيين ذوي العلاقة ولا يسمح به إلا لأعضاء الجهات المهنية.
- لمزيد من الإرشادات عن الإعفاء من الإبلاغ الذي يمنح في ظروف خاصة يرجى الاطلاع على التشريعات الخاصة بكل دولة.

قد يرغب مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال أن يطرح استفسارات معقولة بخصوص الموظفين المعنيين والنظم المستخدمة في المنشآت. وقد تؤكد هذه الاستفسارات حالة



أي نصائح قدمت لفرق العمليات بخصوص الاستمرار في العمل وأي طلبات بالموافقة تكون قد قدمت بهذا الشأن. قد تكون تلك السجلات بسيطة أو معقدة، وذلك اعتماداً على حجم المنشأة وعملية إعداد التقارير بها، ولكن لا بد أن تشمل نفس المعلومات بشكل عام وأن تُدعم بأي أوراق عمل ذات علاقة. وهذه السجلات مهمة لأنها قد تكون لازمة لاحقاً إذا طلب من مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال أو من شخص آخر تبرير الإجراءات التي اتخذت والدفاع عنها.

ولزيادة كفاءة مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال ولسهولة الرجوع إلى التقارير، يمكن إنشاء فهرس بالتقارير وترقيم تقارير الأنشطة المشبوهة بأرقام مرجعية خاصة بكل تقرير. الحالات الخاصة للإعفاء من الإبلاغ

ينبغي أن تشمل مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ظروفاً خاصة يتم فيها الإعفاء من الإبلاغ. فأعضاء الجهات المهنية ذات العلاقة (والتي يشار إليها باعتبارها «الجهات الاستشارية المهنية ذات العلاقة») والتي ترد إليها معلومات بعمليات غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تشبته فيها (أو التي يكون لديها أسباب منطقية تدعوها لذلك) ليس من المطلوب منها أن تقدم تقارير بالأنشطة المشبوهة إذا كانت المعلومات التي وردت إليها قد وردت في ظروف خاصة (أي خلال تقديم مشورة قانونية أو اتخاذ إجراءات تقاضي). وفي هذه الحالات، وطالما أن المعلومات لم تقدم بقصد ارتكاب الجريمة، فيتوجب عدم الإبلاغ عن هذه المعلومات. لا يتناول الإعفاء من الإبلاغ في الحالات الخاصة إلا تقارير الأنشطة المشبوهة وينبغي تجنب اللبس بينه وبين الامتياز الذي يمنح للمهن القانونية، والذي يمتد أيضاً ليشمل مستندات واستشارات أخرى.

- سلط الضوء وبوضوح على أي مخاوف خاصة قد تكون لدى المبلغ بخصوص سلامته (سواء سلامته الجسدية أو سلامة سمعته أو غير ذلك). لا بد أن تدرج هذه المعلومات في خانة «أسباب الاشتباه/ الإفصاح».

٧. السرية

تقدم تقارير المعاملات المشبوهة التي أعدت بطريقة صحيحة حصانة كاملة ضد أي إجراء يتخذ بشأن خرق السرية، سواءً كان التقرير يدور حول متطلبات أخلاقية مطلوبة أو واجب قانوني ناشئ عن عقد (مثل اتفاقيات عدم الإفصاح). لا تتوفر هذه الحصانة ما لم يكن تقرير الأنشطة المشبوهة مستنداً إلى معرفة أو اشتباه، ولا تتوفر الحصانة إذا كان الغرض من التقرير «دفاعياً»، أي أنه أعد لأغراض الامتثال التنظيمي وليس بسبب اشتباه أصلي.

٨. توثيق قرارات الإبلاغ

للتحكم في المخاطر القانونية، من المهم الاحتفاظ بسجلات كافية بالتقارير الداخلية عن الأنشطة المشبوهة. وعادة ما ينفذ مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال ذلك وعادة ما تشمل تفاصيل بخصوص ما يلي:-

- جميع تقارير الأنشطة المشبوهة التي أعدت.
- كيفية تعامل مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال مع المسائل، ويشمل ذلك أي طلبات للحصول على معلومات إضافية.
- تقييم للمعلومات المقدمة، إلى جانب أي قرارات لاحقة اتخذت بخصوص ما إذا كان ينبغي انتظار التطورات أو محاولة الوصول إلى معلومات إضافية.
- الأساس المنطقي لاتخاذ قرار بما إذا كان سيتم إعداد تقرير خارجي بالأنشطة المشبوهة من عدمه.

IASCA يعقد امتحانات مؤهل (IFRS Expert) خلال آب/ أغسطس ٢٠٢٤



عمان - عقد المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA) امتحانات مؤهل «خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Expert)» في مختلف أنحاء الوطن العربي. ويهدف الامتحان إلى بناء وتطوير القدرات المعرفية اللازمة والمتعلقة بفهم الجانب النظري والمفاهيمي للمعايير الدولي (IFRS)، حيث يتضمن الامتحان جلستين، الأولى للأسئلة الموضوعية، والثانية للأسئلة المقالية.

كما يهدف الامتحان إلى منح الناجحين مؤهلاً يساهم في تطوير القدرات المهنية على تطبيق المعايير الدولية في المحاسبة العملية بشكل مهني وباحتراف، بالإضافة إلى المساعدة على التطوير المهني المستمر في مجال المعايير ومتابعة التعديلات والتحديثات عليها.

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين ينظم دورة تأهيلية مكثفة لشهادة مراجع معتمد في الرقابة المالية لموظفي ديوان المحاسبة الليبي



بيانات لكل شهادة بشكل منفصل، تضمنت كل قاعدة أسئلة متعددة الخيارات وأسئلة موضوعية، تم إعدادها بناءً على المناهج والمراجع العلمية المقررة رسمياً بالشهادات المهنية لديوان المحاسبة الليبي.

استضافة وتنفيذ الامتحانات الرقمية من خلال نظام امتحانات خاص بالمجمع.

تنفيذ عملية تدريب وتأهيل شاملة للمشاركين المرشحين من قبل الديوان لاجتياز الامتحانات الخاصة بالشهادات الثلاث، حيث خضع ما يقارب ٢٠٠ مشارك من كوادر الديوان لدورات تأهيلية على هذه الشهادات.

تدريب المدربين (TOT) - تهدف هذه المرحلة إلى وضع منهجية لتدريب المدربين المعتمدين من المجمع وديوان المحاسبة الليبي، وإخضاع المشاركين لامتحان مدرب معتمد وذلك بتقديم ورقة متخصصة في مجال التدريب حول طبيعة وأهمية الدور الذي يلعبه التدريب في المنظمات الحديثة، وكيفية الإحاطة بالمهارات اللازمة للمدرب، وتطبيق هذه المهارات.

إعداد دليل المتدرب، وهو محتوى علمي تم تطويره بطريقة عملية وتدريبية، بمحتوى يقدمه مدربون متخصصون، لتحقيق أهداف وغايات الديوان سواءً كانت هذه الأهداف توعوية أو تعليمية، أو لتقديم تجربة محددة بقصد تعزيز تجربة المتدرب.

يشار إلى أن ديوان المحاسبة الليبي هو الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ليبيا، وهو هيئة مهنية مستقلة ومحيدة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، ويهدف بشكل أساسي إلى تحقيق رقابة فاعلة على المال العام والتحقق من حسن استخدامه وكيفية التصرف فيه، وذلك من خلال فحص الحسابات ومراجعتها وتقييم أداء جميع الجهات الخاضعة لرقابته.

عمان - نظم المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين دورة تعاقدية مكثفة لمؤهل شهادة مراجع معتمد في الرقابة المالية لعدد من موظفي ديوان المحاسبة الليبي.

- تأتي هذه الدورة امتداداً للمشروع الذي تم عقده مع ديوان المحاسبة الليبي لتصميم وتطوير وتأليف مناهج لشهادات مهنية خاصة بالديوان مبنية على المعايير الدولية والتوجيهات المرتبطة بها والصادرة عن الإنتوساي.

ويهدف هذا المشروع لإيجاد جهاز رقابي كفؤ وفعال من خلال عناصر بشرية مؤهلة علمياً ومهنية في ليبيا، وبناء وتطوير القدرات المعرفية اللازمة والمتعلقة بالمعايير الدولية (IFRS) وإمكانية تطبيقها في المحاسبة العملية بشكل مهني وباحتراف، والمساعدة على التطوير المهني المستمر من خلال متابعة التعديلات والتحديثات على هذه المعايير.

وأطلق المجمع في عام ٢٠١٩ وبالتعاون مع ديوان المحاسبة الليبي برنامج الشهادات المهنية، والذي تم تصميمه خصيصاً للديوان وفقاً لمعايير الإنتوساي، حيث تم إطلاق ثلاث شهادات:-

- أ. شهادة مراجع معتمد في الرقابة المالية - Certified Auditor in Financial Auditing CAFA
- ب. شهادة مراجع معتمد في رقابة الأداء - Certified Auditor in Performance Auditing CAPA
- ج. شهادة مراجع معتمد في رقابة الالتزام - Certified Auditor in Compliance Auditing CACA

وتضمن المشروع ما يلي:

- إعداد وتطوير مواد تدريبية للشهادات المهنية المصممة للديوان وباللغة العربية، لأنواع التدقيق الثلاث: التدقيق المالي وتدقيق الالتزام وتدقيق الأداء.
- تطوير نظام امتحانات مهني للشهادات الثلاث وإعداد قاعدة



مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تنشر دليلاً لدعم الجهات التنظيمية في تنفيذ التصنيفات الرقمية للمعايير



المحاسبية وتلك المتعلقة بالإفصاح عن الاستدامة بصيغة منظمة قابلة للقراءة على أجهزة الحاسب الآلي.

وتساعد المعلومات والبيانات المنظمة بهذه الطريقة المستثمرين على البحث عن المعلومات واستخراجها ومقارنة الإفصاحات المالية التي تقدمها الشركات بفاعلية.

يمكن الاطلاع على صفحة [إعداد التقارير المالية الرقمية](#) والتي تشمل [مقالاً توضيحياً](#) عن مزايا إعداد تلك التقارير وما يلزم للوصول إلى تلك المنافع.

www.ifrs.org: المصدر

لندن - نشرت مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إصداراً بعنوان [استخدام التصنيفات الرقمية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - دليل لمساعدة الجهات التنظيمية على تطبيق التصنيف الرقمي للمعايير في النظم الرقمية لحفظ الملفات](#).

ويهدف هذا الدليل إلى مساعدة الجهات التنظيمية على تطبيق التصنيف الرقمي للمعايير بطريقة تدعم قابلية المقارنة الرقمية في مختلف الدول بالإضافة لتحليل المعلومات التي أعدت باستخدام المعايير.

وتتكون التصنيفات الرقمية للمعايير من [التصنيف المحاسبي](#)، و[التصنيف المتعلق بالإفصاح عن الاستدامة](#) حيث تسهل التصنيفات من الإبلاغ عن المعلومات التي أعدت باستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

مجلس معايير المحاسبة الدولية يقدم أمثلة توضيحية لتعزيز إعداد التقارير بخصوص حالات عدم التيقن المرتبطة بالمناخ وغيره من الظواهر في البيانات المالية



نفس المنوال، تنطبق المبادئ والمتطلبات الموضحة في تلك الأمثلة على أنواع عدم التيقن الأخرى ٢ التي لا تقف عند عدم التيقن المرتبط بالمناخ.

هذه الأمثلة هي واحدة من سلسلة إجراءات اتخذها المجلس للمساعدة على تحسين المعلومات التي تقدمها البيانات المالية بخصوص عدم التيقن المتعلق بالمناخ وغير ذلك من حالات عدم التيقن.

وقد تعاون مجلس معايير المحاسبة الدولية عند إعداد تلك الأمثلة مع الأعضاء والفنيين من مجلس معايير الاستدامة الدولية، وساعد هذا التعاون على التأكيد على أن الأمثلة التوضيحية تتناغم مع متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة.

لندن- نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية وثيقة تشاور يقترح فيها ثمانية أمثلة لتوضيح كيفية تطبيق الشركات للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عند الإبلاغ عن آثار حالات عدم التيقن المرتبطة بالمناخ وغيره من الظواهر في بياناتها المالية.

وأعد المجلس تلك الأمثلة التوضيحية ١ استجابة للمطالب التي أعربت عنها الأطراف المعنية بهذا الشأن، وخاصة المستثمرين. فقد أبدت تلك الأطراف مخاوف بشأن المعلومات المتعلقة بعدم التيقن المرتبط بالمناخ وأنها كانت في بعض الأحيان غير كافية أو غير متسقة مع المعلومات التي تقدمها الشركات خارج بياناتها المالية.

وقد اقترح المجلس، استجابة لتلك المخاوف، إضافة الأمثلة التوضيحية بهدف:-

- تعزيز شفافية المعلومات الواردة في البيانات المالية.
- تقوية الروابط بين البيانات المالية والأجزاء الأخرى التي تتضمنها التقارير التي تعدها الشركات، مثل إفصاحات الاستدامة.

وتركز الأمثلة التوضيحية الثمانية على مجالات مثل الأحكام المهنية المتعلقة بالجوهريّة، والإفصاحات عن الافتراضات وعدم التيقن في التقديرات، وتصنيف المعلومات. وعلى



الواردة في المعايير لتقديم معلومات أفضل للمستثمرين بخصوص المخاطر المتعلقة بالمناخ وغيرها من حالات عدم التيقن.

ويدعو مجلس معايير المحاسبة الدولية جميع الأطراف المعنية للتعليق على الأمثلة التوضيحية المقترحة. وفترة التعليق مفتوحة حتى ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٤.

وسيدرس المجلس تعليقات الأطراف المعنية ويقرر ما إذا كان سيمضي قدماً في إضافة الأمثلة المقترحة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

[المصدر: www.ifrs.org](http://www.ifrs.org)

وفي تصريح لرئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية، أندرياس باركو، قال:

«أوضح لنا المستثمرون بشكل جلي أنهم يأخذون المخاطر المتعلقة بالمناخ بالاعتبار عند صنع القرار.

ورغم أن معاييرنا المحاسبية تتناول تلك المخاطر بالفعل، فقد وقفنا على وجود حاجة لأمثلة توضيحية لتحسين تطبيق تلك المتطلبات. وتستهدف الأمثلة التي وضعناها التوضيح علاوة على مساعدة الشركات على أن تدرج في بياناتها المالية كيفية تأثير حالات عدم التيقن المتعلقة بالمناخ وغيرها من المسائل على مراكزها المالية وأدائها المالي».

ولا تضيف هذه الأمثلة التوضيحية ولا تُعدل المتطلبات الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بل تقدم إرشادات عن الكيفية التي ينبغي بها تطبيق المتطلبات

مسودة عرض جديدة لتوضيح متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على أساس الاستحقاق المحاسبي للمرة الأولى



International Public Sector Accounting Standards Board®

- لا بد من توضيح الإعفاءات على مدار عملية الانتقال إلى تطبيق المعايير على أساس الاستحقاق بأكملها.
- ينبغي تصميم الإعفاءات لتشجيع الاعتراف بالعناصر وقياسها، مما يساهم في الامتثال في أقرب وقت ممكن.

لا تستهدف المقترحات الواردة في مشروع التحديثات محدودة النطاق تغيير الهدف أو النطاق أو الإعفاءات الحالية الواردة في المعيار ٣٣، بل تستهدف تسهيل التطبيق وحث المنشآت التي تطبق المعايير للمرة الأولى على الامتثال للمعايير بصورة مخطط لها وفي أقرب ما يمكن. ستساعد التعليقات التي ترد على تلك المسودة على تشكيل التعديلات النهائية التي ستدرج في المعيار ٣٣.

كيفية التعليق

[للاطلاع على مسودة العرض والمواد التكميلية وعلى ملخص لها أو لتقديم تعليق، يرجى زيارة هذا الرابط.](#) ومن المطلوب إرسال التعليقات بحلول ٤ ديسمبر ٢٠٢٤. ويحث المجلس أعضاء الاتحاد الدولي للمحاسبين والمنتسبين إليه ومنظمات المحاسبة الإقليمية على تعريف أوساط الأعضاء والعاملين في هذه الجهات بإصدار المسودة.

[المصدر: www.ifac.org](http://www.ifac.org)

نيويورك - أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام [مسودة العرض رقم ٩١ بعنوان تحديثات محدودة النطاق على تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على أساس الاستحقاق المحاسبي للمرة الأولى \(المعيار ٣٣\)](#) وذلك للتعليق العام.

وفي تصريح لرئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام إيان كاروتز قال: «يحث المجلس منشآت القطاع العام ودوائر الاختصاص حول العالم على تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على أساس الاستحقاق». وأضاف «إن التطبيق الناجح للمعيار ٣٣ هو حجر الأساس لتطبيق المعايير وتنفيذها. وتستهدف هذه المسودة توضيح متطلبات المعيار ٣٣ لمساعدة المنشآت ودوائر الاختصاص على استكمال رحلة الانتقال إلى تطبيق المعايير بنجاح.»

وصدر المعيار ٣٣ «تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على أساس الاستحقاق المحاسبي للمرة الأولى» في عام ٢٠١٥ وطبقته عدة منشآت للقطاع العام خلال رحلة الانتقال إلى أساس الاستحقاق. وقد استمع المجلس إلى الآراء التالية التي أعربت عنها الأطراف المعنية:

- ينبغي أن يكون المعيار ٣٣ أسهل عند التطبيق باعتباره جزءاً من رحلة الانتقال الأوسع نطاقاً إلى تطبيق المعايير.



لمزيد من المعلومات

هاتف : ٥١٠٠٩٠٠ (٠٩٦٢-٦)

فاكس : ٥١٠٠٩٠١ (٠٩٦٢-٦)

الموقع الإلكتروني iascasociety.org
ascajordan.org

بريد إلكتروني

asca.jordan@iascasociety.org

salouri@iascasociety.org

www.facebook.com/ASCAsociety

هذه النشرة تصدر عن

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA 2024) ©
يسمح بإعادة النشر شريطة توثيق المصدر



TAGTech

PRODUCTS

- Intel Core i5
8th Generation
- 8 GB RAM
DDR4
- 256 GB SSD



FLIP



- Intel® Core i7
10th Generation 1065G7
- 8 GB RAM
DDR4
- 128 GB SSD
+ 512 GB SSD



PRO



- Intel Celeron N4100
- 4 GB LPDDR3
- 256GB SSD
+ 64GB EMMC



UNI C

- Intel® Core i3
10th Generation 1005G1
- 4 GB RAM
DDR4
- 128 GB SSD



EDU

- Intel® Core i7 10th
Generation 10510U
- 8 GB RAM
DDR4
- 128 GB SSD
+ 1 TB HDD



PLUS I

- Intel® Core i7 10th
Generation 10510U
- 8 GB RAM
DDR4
- 128 GB SSD
+ 512GB HDD



PLUS II



- Intel® Core™ i7
1255U
- 8 GB RAM
DDR4
- 256 GB SSD
+ 1 TB HDD

- Intel® Iris®
Xe Graphics

- 4500 mAh

- AX (wifi 6) BT 5.1

PLUS III

7022

New





Intel® Core™ i5
1235U



Intel® Iris®
Xe Graphics



8 GB RAM
DDR4



5000 mAh



256 GB SSD
+ 1 TB HDD



AC WIFI
BT 4.2

PLUS III

5022

New



Spreadtrum
SC7731E Quad-core



2 GB



32 GB



TAG-TAB Kids II



MediaTek MTK
8788 octa-core



8 GB



128 GB



TAG-TAB III



Front: 16 MP
Rear: 20 MP



6 GB



128 GB



**TAG-PHONE
Special**



Spreadtrum
SC9863 Octa-core



4 GB



64 GB



TAG-DC



Front: 8 MP
Rear: 16 MP



4 GB



128 GB



**TAG-PHONE
Plus**



Front: 16 MP
Rear: 16 MP



6 GB



128 GB



**TAG-PHONE
Advanced**

TAGTech.Global Building 7, Abdel Rahim Al-Waked Street, Shmeisani, Amman, Jordan
TAGUCI Building 104 Mecca Street, Um-Uthaina, Amman, Jordan

+962 65100 250 info@tagtech.global For More Information: www.tagtech.global